

استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية

د.نجوى الحدي،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة زيان عاشور الجلفة

المقدمة:

في ظل تطبيق اتفاقيات الجات وما يشهده الاقتصاد العالمي من التكتلات الإقليمية والاتفاقيات التجارية ، تحول العالم ببلدانه المختلفة إلى سوق واحد كبير تتنافس فيه المنتجات المصنعة في بلدان مختلفة لا يحميها إلا قدراتها التنافسية بتقديم منتج عالي الجودة بسعر منافس .ولقد أدت هذه المتغيرات إلى اختلاف فلسفة التصنيع وإستراتيجيته وتغيرت مؤشرات تقييم النشاط الصناعي في البلدان المختلفة ، فلم تعد الميزة النسبية في خامات أو عمالة أو الأسواق المحلية المغلقة هي حافز تفضيل صناعة على أخرى أو هي الأساس في إنشاء وتطوير صناعات المستقبل بل أصبح أساس التقييم هو قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية وخلق ميزة تنافسية للصناعة تمكنها من الصمود أمام المنافسة العالمية على المدى الطويل .

وفي ظل هذه التحولات في الاقتصاد العالمي وكيفية اندماج الصناعة الجزائرية فيه، فإن الدراسة ستحاول الإجابة على التساؤل التالي:كيف يمكن إيجاد قطاع صناعي متطور يمكن الاعتماد عليه لمواجهة تحديات العولمة والتحرر الاقتصادي؟وما هي الإستراتيجية الصناعية الملائمة لذلك؟

منهجية التحليل:الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة ،والأدوات المستعملة تتمثل في أدوات الإحصاء الوصفي لتحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة وإجراء المقارنة في حالة الضرورة .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ، حاولت الدراسة التطرق إلى المراحل المختلفة التي مرت بها فلسفة التصنيع في الجزائر واستراتيجياته وكيفية تغيير هيكل الصناعة ليتلاءم مع المتغيرات العالمية الراهنة والانتقال إلى التصدير. ومن خلال ذلك يمكن معرفة أفضل الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها لتحقيق التطور الأمثل والقدرة على المنافسة للصناعات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وفي ظل العولمة.

منهجية التحليل:الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة ،والأدوات المستعملة تتمثل في أدوات الإحصاء الوصفي لتحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة وإجراء المقارنة في حالة الضرورة .
أولا:مراحل الصناعة في الجزائر :

1 - الصناعة في ظل التخطيط الشامل :

في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، نجد سيطرة القطاع على الصناعة الجزائرية نتيجة التأميمات المختلفة التي شاهدها الجزائر في الستينات والسبعينات . مما جعل السلطات الجزائرية تعتمد في إستراتيجية التنمية على القطاع الصناعي كقطاع رائد . وقد هدفت إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة في الجزائر إلى الوصول إلى الهدف المنشود خلال المرور بثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى : تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بالمنتجات الأساسية الضرورية مثل : المحروقات والحديد و الصلب والطاقة الكهربائية و الأسمدة والإسمت .

المرحلة الثانية : فخصت لإقامة صناعات لإنتاج معدات التجهيز و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

المرحلة الثالثة : فيتم فيها إنشاء صناعات تنتج سلعاً استهلاكية .

أما القطاع الخاص فقد استبعد تماماً من الأنشطة الهامة ومن الصناعات الجديدة الوسيطة والرأسمالية ، كما استبعد من الصناعات الاستهلاكية القديمة . وفي تلك الفترة عانت الصناعة من :

- أ - انخفاض إنتاجية القطاع العام وانتشار البيروقراطية .
- ب - ضعف الحافز والمبادرات الفردية (إثر التأميم) .
- ج - قصور قطاعات التمويل وضعف معدلات الادخار .
- د - القصور في تدريب اليد العاملة .
- هـ - قصور المرافق العامة وقطاع التشييد .
- و - تجاهل اعتبارات الميزة النسبية في إقامة الكثير من المشروعات .
- ي - تدني الاستثمارات الأجنبية .

2-الصناعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية(سياسة إعادة الهيكلة الصناعية) :

ونتيجة لذلك ، كان لابد من انتهاج سياسة صناعية جديدة للقضاء على المشاكل المذكورة والتي نشأت عن الركود الذي يعرفه القطاع الصناعي والذي يفسر بأسباب هيكلية مرتبطة بنمط التنمية المتبع في الماضي ، الذي اعتمد خط تسيير اقتصادي مركزي تم انتهاجه أكثر من 30 سنة . وفي نفس الوقت تهيئة الظروف والشروط المناسبة لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية من طرف المؤسسة الصناعية ، نظراً للتغيرات التي يشهدها العالم والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانهاء بخصوصية الكثير منها .

وعليه عملت الدولة ابتداء من التسعينات على تطبيق مبادئ الحريات الاقتصادية وآليات السوق ، وبدأت تركز على استغلال الصناعات ذات الميزة النسبية واستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة داخل وحدات القطاع العام والعمل على التغلب على المشاكل

التمويل الصناعي مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الصناعي الجزائري والأجنبي وتقديم كافة التيسيرات الممكنة أمام رأس المال الأجنبي والتعاون مع المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي لدعم الانطلاق الصناعي .

واعتبارا من عقد التسعينات ، بدأت الدولة في إعادة الهيكلة الصناعية ، بمعنى أن إعادة الهيكلة الصناعية تهدف إلى عصرنة الصناعة بتنويعها وتأهيلها لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وتشجيع صيغ التكامل والاندماج فيما بينها ، مما يسمح باندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي مع تسارع خطى العولمة ، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض . وما تفرزه هذه التحولات من اتساع وتعميق المنافسة الدولية التي تزداد حدتها مع اتساع الفجوات الإنتاجية والإنتاجية بين الدول الصناعية والدول النامية ، وظهور المزيد من عدم التوازن في الإنتاج والأسعار وتوزيع الدخل بينهما وهذا يقونا إلى دراسة السياسة المتبعة في الجزائر لإعادة هيكلة الصناعة ودورها في إيجاد صناعات تصديرية لمواجهة المنافسة في الأسواق الدولية في ظل معطيات الاندماج بالأسواق العالمية

مما تقدم يمكن استنتاج أنه في ظل تشجيع القطاع الخاص وتقليص النشاط الاقتصادي في القطاع العام ، كان لبرنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري بعض التأثيرات الايجابية على الميزة النسبية والتي تتمثل بصفة أساسية في :

* تحقيق الكفاءة والعمل وفقا للمنافسة بما يقوي ويدعم الميزة النسبية القائمة ويساعد على اكتشاف وإضافة مزايا نسبية أخرى مما ينعكس ايجابيا على الصناعة .

* الارتباط بالسوق العالمي والتعرف على التطورات الاقتصادية ، بما يؤدي إلى محاولة استغلال الفرصة في السوق العالمي .

* أعادت هيكلة القطاع الصناعي بما يتلاءم مع إمكانية تحقيق الميزة النسبية والمنافسة في السوق العالمي .

أي أنه في ظل التحرير الاقتصادي وتحرير القطاع الخارجي ، من المتوقع أن تزداد وتتعدد فرص المشاركة في دعم القطاع الصناعي بما يتكفل بتغيير هيكل القطاع الصناعي والذي كان قائما على سيطرة القطاع العام وتهميش القطاع الخاص ، كذلك تغيير هيكل الصادرات في صالح الصناعات التحويلية بدلا من السيطرة المطلقة للمحروقات عليها . لذلك يعتبر قطاع الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الدرجة التي أصبح معها من حيث هيكله وعدد العاملين به والدخل المتولد مؤشرا لقياس مدى التقدم الاقتصادي ، ومن ثم يمثل قطاع الصناعة درجة عالية من الأهمية تزداد بصفة خاصة مع التطورات المحلية والدولية .

3- الإستراتيجية الصناعية الجديدة في ظل المتغيرات الدولية الحالية

من الدراسة السابقة اتضح أن التصنيع يمثل حجر الزاوية في الاقتصاد الجزائري وان الجزائر أعطت الأولوية المطلقة للصناعة من خلال إستراتيجية التنمية المعتمدة سنة

1967 وهذا عبر المخططات التنموية المتتالية إلى غاية 1989. وهذه الأولوية للتصنيع ترجمت ماليا بتخصيص موارد مالية معتبرة للقطاع الصناعي. لكن الشيء الملاحظ أن هذه الصناعات موجهة أساسا لإشباع حاجات السوق المحلي من السلع المحلية بدلا من استيرادها. وهذا نهج سليم في المرحلة الأولى من مراحل التصنيع، غير أنه بعد استنفاد إمكانيات التصنيع الأحالي، فإنه من المفروض الاتجاه نحو التصنيع التصديري حيث يمكن الاستفادة من الإمكانيات الشاسعة في السوق الدولية مع التخلص من القيود الناشئة عن ضيق السوق المحلية خصوصا بالنسبة للسلع الصناعية التي تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير.

وفي ظل المتغيرات الدولية التي تعيشها الجزائر بعد قيام ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تولدت عنه مجموعة من المؤسسات والآليات والمتمثلة في عولمة الاقتصاد وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتغير الثالث يتمثل في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية و اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية و الدخول في اتفاقيات تجارة حرة مع الدول العربية^[1]. نجد أن الصناعة الجزائرية تواجه تحديات كبيرة لا بد من مواجهتها و استغلالها لمصلحة الاقتصاد الوطني. وهذا من خلال توسيع قاعدة الصناعات التصديرية (الصادرات عموما) خارج المحروقات إلى جميع أنحاء العالم.

وإذا كان مجال نمو الصناعة الجزائرية في الأسواق المحلية محدودا فإنه لا بد من التوجه نحو الأسواق الخارجية و الاستعداد لتلك المستجدات العالمية و التهيؤ للمنافسة المتوقعة أمام فتح الأسواق و التوسع فيها. وهذا ما تم الشروع فيه ابتداء من 1990، رغم أن الصادرات من المنتجات الصناعية لا زالت لم تعرف تقدما كبيرا، وقد بقيت منذ سنوات عديدة تتراوح في مستوى 400 مليون دولار سنويا^[2].

بمعنى أن الأمور ستتنصب على الاهتمام بالصناعات الموجهة للتصدير و أن الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي يشهدها العالم و العمل على اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و التقسيم الدولي للعمل الحالي لتعظيم المنافع من هذا الاندماج.

و يبدو أن الصناعات التصديرية هي قارب النجاة للاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الدولية الحالية هذا من أجل تنويع صادراته للتخفيف من نضوب النفط و تنويع مصادر الدخل و تحقيق التنمية المستدامة.

و حتى تتمكن الدراسة من معرفة الأهمية الاقتصادية للصناعات التصديرية فإنه لا بد من التطرق أولا إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات المطبقة في العديد من بلدان العالم و الهدف منها وأهمية الصادرات في عملية التنمية، وضرورة تنويع هيكل الصادرات مع استعراض موجز لمعوقات التصدير في الجزائر والدول النامية.

ثانيا- إستراتيجية تشجيع الصادرات وأهدافها :

بعد فشل تطبيق كثير من الدول النامية لسياسة إحلال الواردات والوصول إلى أهدافها التنموية المنشودة وكذلك مع استنفاد إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال

الواردات جميع أغراضها والمتمثلة في إقامة صناعة وطنية في ظل الحماية والتركيز على إنتاج السلع الشعبية. وأصبح الاستمرار في هذه السياسة يمثل إهدار للموارد ويحرم الاقتصاد الوطني من المزايا التي تضيفها التكنولوجيا الحديثة على النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي ، مما أدى إلى ظهور دعاوي إلى تبني إستراتيجية جديدة للتصنيع قائمة على تنمية الصادرات.

وكانت الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED في عام 1964 أول مناسبة تطرح فيها صياغة منهجية منظمة للدعوة الجديدة ، وتم التركيز فيها بالحال على أهمية الصادرات الصناعية ودورها في سد الفجوة في الميزان التجاري والوصول إلى الأسواق الدولية.

كما اهتم بعد ذلك أيضا في بداية السبعينات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقضية تشجيع الصادرات للدول النامية من السلع الصناعية وأدرج هذا الموضوع في وقت مبكر في جدول أعمال مؤتمر الثالث عام 1972 بسانتياغو (عاصمة الشيلي) وأوصى المؤتمر بضرورة مساعدة الدول النامية على رفع قدرتها التنافسية في السوق العالمية وتدعيم القدرات الإنتاجية المتجهة للتصدير وخاصة تصدير السلع الصناعية ونصف المصنعة^[3].

وفي داخل بلدان العالم الثالث أيضا ظهرت دعاوي جديدة لتطبيق هذه الإستراتيجية للتغلب على الصعوبات التي واجهت الإستراتيجية الأولى. و أول المتحمسين لتطبيق هذه الإستراتيجية : الاقتصادي الأرجنتيني " راؤول بريبيش " الذي صرح قائلا في أول مؤتمر للتجارة و التنمية بجنيف "بالإمكان تجاوز إخفاق الواردات في العبور إلى آفاق تصدير المصنوعات ."^[4]

و هكذا فمع تعمق انتشارا لشركات المتعددة الجنسيات و تدويل رأس المال و الإنتاج ، ومع فشل تجارب إحلال الواردات ، بالإضافة إلى عمل البلدان الصناعية المتقدمة على نقل بعض الصناعات إلى الدول المتخلفة، إذ بدأت بعض الدول المركزية تتخلى عن بعض الصناعات البسيطة التكنولوجية و كثيفة العمل بسبب الأجور المرتفعة في هذه الدول و كذلك العمل على نقل بعض الصناعات التي لها اثر تلوثي مرتفع، لذا حدث تحول في البلدان النامية لانتهاج نمط التنمية المعتمدة على التصنيع المخصص للتصدير، بهدف تنويع الصادرات و الحصول على موارد جديدة من النقد الأجنبي إذ تزيد الصادرات وتقل الواردات وبالتالي تحسين وضع موازين المدفوعات والاندماج في السوق العالمية .

ولذا اندفعت الكثير من الدول النامية إلى إقامة هذا النمط من التصنيع ، ونجحت بعض الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية في أن تنهي مرحلة التصنيع المعتمد على إحلال الواردات ، وان تغزو منتجاتها من السلع الصناعية السوق العالمية ، وذلك بفضل تبني إستراتيجية جديدة للتصنيع تركز على تشجيع الصادرات .

وفي ظل التحول الاقتصادي الذي تشهده الجزائر حاليا قد يكون أفضل اختيار أمام صانع السياسة الاقتصادية هو أن تركز عملية التنمية على أسس إستراتيجية تشجيع الصادرات نظرا لأهميتها البالغة في التنمية ، وهذا ما ورد في تصريحات المسؤولين الجزائريين ، بأنه حان الأوان أن نهتم بتوجيه الصناعة للتصدير^[5] .

ثالثا- دور التصدير في عملية التنمية الاقتصادية :

من المنطق أن تحرص الجزائر على النهوض بقطاع الصناعات التصديرية نظرا لتأثيره المباشر وغير المباشر على التنمية الاقتصادية ، وانه المحرك الرئيسي في أي دولة . وقد أصبح التصدير في الوقت الحالي في نظر الكثير من المسؤولين و الاقتصاديين قضية حياة أو موت لان استمرار جهود التنمية حاليا رهن بزيادة قدرتنا على التصدير لأسواق العالم الخارجي .

كما أن السوق المحلية لا تستوعب كل الإنتاج الوطني في البلدان التي تحقق معدلات نمو مرتفعة . وبدون نجاح التصدير تنحصر آفاق التنمية وتقل فرص العمالة فالتأثير المباشر للصناعات التصديرية على التنمية يكون من خلال أن الصادرات تمثل على مستوى الماكرو اقتصادي زيادة في الطلب الكلي ، و بطريقة غير مباشرة لان صناعات التصدير تعد مصدرا حيويا لعملية التراكم الرأس مالي على المستوى القومي، و بذلك تحقق الصادرات للدولة نصيبا مرتفعا من السيولة الدولية . وهي ضرورية حيث تستخدم لتمويل الواردات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المخططة^[6] .

وفي بلد نامي كالجزائر التي تعاني من اللاتوازنات المالية الخارجية و اللاتوازنات القطاعية الداخلية و الاختلالات الاجتماعية (ارتفاع البطالة ، تدهور حالة الاستهلاك بفعل مستويات التضخم المرتفعة و بفعل افتقار السوق إلى السلع) يجب على كل إستراتيجية سليمة أن تهتم برفع المنتج الداخلي الخام بالقضاء على اللاتوازنات عن طريق زيادة الصادرات و تخفيض الواردات مع ارتفاع الإنفاق الداخلي و الاستثمار الخام و هو ما يمكن أن نلاحظه من خلال المعادلة التالية^[7] :

$$Y = Di + X - M$$

حيث:

Y: الناتج الداخلي الخام

Di : الإنفاق الداخلي .

X : الصادرات . أما **M**: فهي الواردات .

ويبدو من خلال المعادلة السابقة ، أن هناك نقيض لما حصل في الجزائر حيث تواصلت زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الصناعية خاصة (باستثناء المحروقات) وتباطؤ الاستثمارات الإنتاجية خلال التسعينات من القرن الماضي مما أضعف الاقتصاد الجزائري. ويتمثل دور التصدير فيما يلي :

أخلق فرص عمل جديدة:

لقد أكدت تجربة عددا من الدول على قدرة قطاع التصدير على زيادة فرص العمل ، حيث تزايدت فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها و زادت كفاءتها الإنتاجية و قدرتها التنافسية كما ارتفعت أجور العمال فيها مع ارتفاع نوعية وكفاءة العمالة. فعلى سبيل المثال تمكنت عدة دول من شرق آسيا و هي اليابان و هونج كونج و كوريا الجنوبية و سنغافورة و تايوان و اندونيسيا و تايلاند و ماليزيا من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة و خلق فرص عمل جديدة مما ساعد على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح بين 2 إلى 4 % في عام 1998^[8].

ب- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات :

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها احد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي و الاستقرار النقدي للعملة المحلية و أسعار الصرف . في الجزائر كان النصيب الأكبر من موارد النقد الأجنبي يأتي من متحصلات قطاع المحروقات و الذي يمثل ما نسبته 96 % من إجمالي الصادرات الجزائرية .

و يلاحظ أن استمرار الجزائر في التنمية أحادية الجانب باعتمادها على مصدر وحيد قابل للنضوب من جهة ، و عدم استقرار أسعار النفط في السوق الدولية من جهة أخرى سيعمق في اختلال توازن ميزان مدفوعاتها و عدم استقرار سعر الدينار و بالتالي عدم تنوع صادراتها سيؤثر سلبيا على اندماجها في السوق العالمي.

و عليه لابد من أن يلعب قطاع الصناعة دورا تصديريا هاما لأنه يتكامل مع القطاعات الأخرى . وان يكون التركيز على الصناعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية .

ج- جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي :

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير. حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية و الأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما و بين التصدير. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة في الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية و هو ما تحتاجه الجزائر حاليا للنهوض بالصناعة المحلية . حيث يسمح تواجد رأس المال و توافره بالتوسع في الإنتاج و تنوع المنتج و تحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج و خفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وإنشاء صناعات جديدة و تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة و ربط المنتجين المحليين بالسوق الدولية^[9].

كما أن وجود قطاع تصديري قوى يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية و السلعية و تقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة . وفي الجزائر هناك بعض الصناعات مثل الغزل و النسيج و مواد البناء و الحديد و الصلب والصناعات الكيماوية و الدوائية و المستلزمات الطبية و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية التي تستطيع أن تجذب قدرا جيدا من الاستثمارات محلية أو أجنبية .

د- تحقيق معدلات نمو مطردة:

إن الاهتمام بقطاع التصدير ينبع من وجود تحدي رئيسي يواجه الاقتصاد الوطني وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة و توفير مصادر بديلة للعملة الصعبة .

و يكون تحقيق هذه الأهداف عن طريق تضافر و توجه جهود القطاعات المالية و الاستثمارية و التصديرية بالدولة للارتفاع من معدل الاستثمار و الذي سيصل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي مع تشجيع تمويل الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات من المدخرات المحلية .

مما تقدم يتضح أن التصدير هو الأداة الرئيسية لزيادة معدلات نمو الدخل القومي والارتقاء بمستويات معيشة الأفراد وإيجاد فرص عمل جديدة ، وتأتي أهمية التصدير في توليد موارد من النقد الأجنبي ، تستخدم في سداد قيمة الواردات وما على الدولة من التزامات. وهنا يكمن مدى أهمية خلق المناخ المناسب لتقدم و نمو الصناعات التصديرية لما له من مردود ايجابي على تطوير الاقتصاد الوطني، و جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية وإصلاح عجز موازين المدفوعات وتحقيق اندماج أقوى للاقتصاد الوطني باكتساب المنافع في السوق الدولي .

ولكن يمكن القول بان أسباب إعاقه التصدير في الدول النامية بصفة عامة، و في الجزائر بصفة خاصة يرجع الى عدم توفر الشروط الهيكلية الضرورية لذلك ، فمازال الاقتصاد الجزائري يعاني من عدم مقدرة مشروعاته على تحمل المخاطر و نقص المعرفة الفنية و الإدارية و قصور في البنية الأساسية بمعناها الواسع. كما يمكن أن نضيف إلى هذا أربعة عوامل رئيسية سببت في فشل التحول إلى التصنيع التصديري في الجزائر^[10] :

1- إن الصناعة في الجزائر قامت إلى حد كبير في أحضان القطاع العام و لم يستطع أن يقف على قدميه في مهب المنافسة في السوق الدولية ، لا من حيث نوعية السلع ، ولا تسويقها ، ولا الانضباط في مواعيد التسليم أو الالتزام بالموصفات الدقيقة التي يلزم توافرها لاكتساب ثقة المستهلكين .

2 - إن إستراتيجية التصنيع في البداية لم تحسن التمييز بين الصناعات التي تتمتع بها الجزائر بميزات نسبية و الصناعات الأخرى التي تفتقر فيها إلى أية ميزة نسبية و كان

شعار "صنع كل شيء من الإبرة إلى الصاروخ" و هذا لا يخدم و ليس في صالح تنمية الصناعات التصديرية.

3 - ضعف البنية الأساسية اللازمة للتصدير : إن جزءا مهما من المشاكل التي تساعد على قلة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية يأتي من ضعف البنية الأساسية اللازمة للتصدير ونقص الطاقات الإنتاجية وعدم كفاءة القائم منها وضعف الخدمات في مجال النقل وطاقات التخزين والتسويق وصعوبة الحصول على المعلومات ، وغياب اكتمال الإطار المؤسسي لتطوير وتشجيع الصادرات .ونظرا للأعباء الكبيرة الملقاة على الدولة فقد يكون من المناسب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية الأساسية وتعزيز خدمات التصدير ، بالإضافة إلى إيجاد الكوادر الإدارية وتكوينها على مستويات الجودة العالمية وكيفية جذب الفرص التجارية المتاحة .

4 - القصور في هيكل الصادرات : حيث يلاحظ وجود قصور كبير على مستوى الصادرات الذي ما زال يعتمد على تصدير سلع تقليدية ، وعدم تهيئة المناخ المناسب بعد لزيادة القدرات التصديرية والتنافسية في الأسواق العالمية لتشجيع تصدير السلع غير التقليدية.وإذا كان توجه الإنتاج ما زال قائم لسد احتياجات السوق المحلية ، فيتعين أن يعدل مساره إلى الأسواق الخارجية حتى يمكن له أن ينافس السلع العالمية ويوجد طلبا على المنتجات الجزائرية .

رابعاً: السياسة الصناعية الجديدة ودورها في تفعيل الإصلاحات لتحقيق التنمية في الجزائر في ظل الأزمة العالمية الحالية.
- وضعية الصناعة الجزائرية الحالية:

عندما ندرس، اليوم، وضعية الصناعة العمومية التي كلفت الدولة استثمارات ضخمة، نجد أن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات. الصناعة التحويلية، التي تجمع فروع الصناعات الإلكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك، والصناعات المختلفة، تساهم بحصة ضعيفة مع مرور الوقت في الناتج الداخلي الخام.

في سنة 1990 كانت حصة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11٪، في مقابل 8,5٪ سنة 1995، وإلى 6٪ سنة 2000 و 5,7٪ فقط سنة 2005. لقد تراجعت قيمة الثروة الناتجة عن القطاع الصناعي على الرغم من أن الخيارات الصناعية لا تزال قائمة منذ سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. أزمة الصناعات التحويلية ناتجة عن الصناعة العمومية، وحصة القطاع العام في الإنتاج الصناعي الخام لم يتوقف عن التراجع منذ 1990، حيث كانت مساهمة القطاع الصناعي العمومي 71٪ من الإنتاج الصناعي سنة 1990، مقابل 54٪ سنة 2000، 47٪ سنة 2003، و 41,4٪ سنة 2005^[11].

إن أسباب أزمة الصناعة الجزائرية يرجعه العديد من الاقتصاديين الجزائريين إلى الأسباب التالية:

1 - إن أسباب هذا التراجع الحقيقي للصناعات التحويلية العمومية، تم تحليلها وشرحها عدة مرات، خاصة عندما نعرف أن هذه الصناعات تعاني من ضعف الاستثمارات التي عرفت تراجعا بنسبة 16٪ سنة 2004 حسب «الكناس»، (18.1 مليار دج سنة 2003، مقابل 15.2 مليار دج سنة 2004).

وأن الاستثمارات المسجلة في القطاع الصناعي العمومي (خارج المحروقات)، مثلت سنة 2004 نسبة 4.3٪ من رقم الأعمال المحقق في القطاع^[12].

2 - الصناعات التحويلية العمومية سجلت سنة 2004 مكشوبا بنكيا بقيمة 64 مليار دج، مقابل 52 مليار دج سنة 2003. ورغم ذلك هناك بعض الفروع التي حققت نتائج مالية جيدة، ولكنها قليلة، ونذكر منها قطاعات مواد البناء والكيماويات. إن عواقب هذه المشاكل المالية هي رفض البنوك تمويل مدخلات هذه الصناعات (خاصة الصناعات الحديدية والميكانيكية وصناعة الخشب... الخ). إضافة إلى أن قدرات الإنتاج أصبحت تستعمل بشكل ضعيف.

3 - السبب الثالث لهذه الأزمة، هو تآكل تجهيزات الإنتاج وفي مسارات الإنتاج التي نتج عنها منتجات رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة: الانفتاح التجاري كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية. لقد أصبحت خسائر الصناعة العمومية لحصتها من السوق معتبرة جدا. إذا كانت الدولة قد قررت عدم إسعاف الصناعات التحويلية العمومية بسبب ارتفاع الفاتورة إلى اليوم، وأن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبين أنه غير فعال، فإن الأمر يتعلق إذاً بتسريع خوصصة هذه المؤسسات وترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص، وأهداف بعث الصناعة بواسطة ضخ رؤوس أموال مقاولين خواص، والحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف، تمثل خيارات حكيمة دون شك.

إن الإبقاء على الصناعة الوطنية على الوضع الحالي سيؤدي إلى استمرار عائقين اثنين:

أ - ضعف لإنتاجية العمل ومردودية رأس المال وعجز عن اقتحام أسواق خارجية.

ب - الاستمرار في التبعية لمداخل المحروقات غير المضمونة وغير الكافية لضمان سير الاقتصاد والمجتمع.

- الأهداف التي يجب أن تسعى الإستراتيجية الصناعية الجديدة لتحقيقها:

1 - وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، بمعنى كيف يمكن لهذه الصناعة أن تقلص عوامل الهشاشة التي ظهرت منذ وقت طويل والمتمثلة في خمسة عوائق:

أ - ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني.

ب - التوجه الأوحـد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.

ج - الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار.

د - التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.

هـ - محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير.

2 - الهدف الثاني الذي يستوجب العمل على تحقيقه يتمثل في تحقيق فائض في الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي مستقبلا بتنويع الصادرات الصناعية: الصناعة الوطنية تستورد بأزيد من 2 مليار دولار سنويا لتغطية حاجاتها الإنتاجية وتصدر منتجات تحويلية بقيمة 01 (واحد) مليون دولار! والتي لا تتجاوز نسبتها 1% من إجمالي الصادرات.

ويمكن تجاوز هذه العقبة بتحضير الصناعة الجزائرية لإنجاح اندماجها في السوق العالمية، وهذا بتنمين المزايا التنافسية والعمل على التنمية التدريجية للنشاطات الصناعية الموجهة للتصدير التي بإمكانها تنويع الموارد المتراكمة.

- الهدف الثالث يتمثل في رفع حصة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية. هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال عمليات الخصخصة ولكن أيضا من خلال إجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة.

- في أي إطار عام يجب أن يتم التفكير في الإستراتيجية الصناعية؟

بكل تأكيد سيعود ذلك للدولة وهي المسؤولة عن تحديد الخيارات الإستراتيجية والتموقع وفق ذلك. وعلى الدولة أيضا تحديد الأولويات، وتشخيص وسائل التدخل، وكذا الإجراءات المؤسساتية والتحفيزية للدعم والتأطير . وحسب عبد المجيد بوزيدي فإن إيجاد إستراتيجية ملائمة للتنمية الصناعية مستقبلا يتطلب تحديد أربع توجهات أساسية^[13]:

1 - إعادة هيكلة الصناعة الوطنية وخاصة التي تعود للقطاع العام إذ يجب أن يتم ذلك على أساس مبدأ التخلي التدريجي للدولة عن النشاطات التنافسية لصالح المبادرة الخاصة.

إن صعوبة عمليات إعادة الهيكلة الصناعية والرهانات التي تتضمنها تعزز ضرورة الإبقاء على حضور الدولة كمساهم دائم أو مؤقت حسب الحالات في إطار غير احتكاري ومفتوح على الشراكة بشكل يمكنها من لعب دورها المنظم، ويجب أن تكون الدولة

حاضرة في القطاعات الضرورية لتكثيف النسيج الصناعي، الصناعات الحديدية، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الكهربائية والإلكترونية... في القطاعات التي تتوفر على مزايا مقارنة تسمح ببناء تنافسية كقطاعات البتروكيميا وكيمياء الغازات والإسمنت... إلخ.

2 - التوجه الثاني متعلق بتحسين أداء الرأس مال الصناعي المتوفر: إن الصناعة الوطنية بحاجة إلى اللجوء للتحالفات والشراكات مع الشركات الصناعية الناجحة عالميا للوصول إلى التكنولوجيا والخبرة التسييرية واقتحام الأسواق الخارجية.

3 - الاستثمار المنتج، واستثمار القدرات سيكون أكثر فأكثر نتيجة للرأس المال الخاص الوطني والأجنبي، وستتكفل الدولة بتطوير جاذبية الوجهة الجزائرية، رغم أن التأخر المسجل في هذا المجال معتبر جدا.

4 - النقطة الرابعة تتعلق بطريقة تمويل الاقتصاد. حيث من الواضح أن حالة الوساطة البنكية والمالية لاقتصادنا هي إحدى العوامل المعرقة، فالبنوك في الجزائر غير ناجعة وسوق رؤوس الأموال لا وجود لها إلى جانب عدم كفاية المنتجات البنكية والمالية المطروحة للتداول. هناك إذن الكثير مما يجب فعله.

كما يمكن أن نلاحظ، اعتماد وتطبيق إستراتيجية صناعية يتطلبان قبل كل شيء نقاش جاد حول الوضعية الراهنة والخيارات المطلوبة والعمل على الاستفادة من الدروس التصنيعية للتمور الأسبوية اعتمادا على نظرية الإوز الطائر كطريق لتصنيع الجزائر.

خامسا- ما يجب عمله للتحويل نحو صنع ميزة تنافسية عالية في الصناعة الجزائرية استفادة من التجارب السابقة :

من خلال الأزمة التي تعاني منها الصناعة الجزائرية، هنا يتطلب الأمر تحديث الصناعة الجزائرية، بتحفيز قطاعات الأولوية لاكتسابها المزايا التنافسية في إطار تنافس عالمي الذي هو أساس النظام العالمي الجديد. بمعنى دعمها بشكل مباشر وغير مباشر من خلال سياسات متكاملة للوصول إلى :

أ - تحديث الوحدات الإنتاجية لرفع كفاءتها الإنتاجية.

ب - إقامة وحدات إنتاجية جديدة.

ج - دفع الوحدات القائمة للوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج في كل صناعة الذي تنخفض عنده تكاليف الإنتاج إلى أقل حد ممكن.

د - تعظيم القيمة المضافة عن طريق التكامل الصناعي الرأسي وتأكيد الاستقرار لكل صناعة والنمو المستدام.

ه - تحديد خطة تأشيرية للصناعة الجزائرية تقوم على أساس الصناعات ذات الأولوية والتي تحتاجها البلاد للسوق المحلي أو للتصدير، وكذلك المناطق الجغرافيا الأكثر احتياجا لخلق وظائف.

و - وبعدها يمكن وضع برامج لتنمية الصادرات الصناعية، حيث أن تحقيق القدرة التنافسية فيها يكون عالميا.

ي - إيجاد ما يسمى الثقافة التصديرية : وتعني رعاية المصدرين وتهيئة المناخ الملائم لهم لزيادة قدراتهم التصديرية والتنافسية في الأسواق العالمية وتوصيل المعلومات الكاملة لهم عن الأسواق المتاحة والسلع التي تحتاجها ومواصفاتها وأسعارها.

ويتطلب تحقيق الأهداف السالفة الذكر، كأن يكون حجم الإنتاج في كل مصنع هو الحجم الأمثل المتعارف عليه عالميا لكل صناعة. وهو بالغالب حجم كبير يصعب على السوق المحلي استيعابه، كما أن التصدير هو الطريق الرئيسي لتطوير الإنتاج ليصبح ممثلا للمطلوب والمطروح في العالم. وبعد الخطوات الأولى الضرورية لتحديث الصناعة، ستحاول الدراسة الآن البحث عن كيفية التحول نحو التنافسية كنموذج استرشادي جديد للتنمية :

*** الخطوات العملية للتوجه نحو تحسين الميزة التنافسية وزيادة الإنتاجية للصناعة الجزائرية :**

للدخول في الحلقة المنتجة وإحداث تغيير نحو المزيد من الازدهار والنمو في المجتمع الجزائري، لا بد من إدراك واستيعاب، بأن من حق كل مواطن أن يتمتع بمستوى معيشة مرتفع، وأن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة هي الرقي والازدهار لكل مواطن تحقيقا لآفاق التنمية المستدامة في ظل عالم يتغير بشكل سريع. فلا وجود لعالم أول أو ثالث، أو عالم متقدم، آخر نامي، أو شمال أو جنوب، وإنما هناك عالم سريع وعالم بطيء وأصبحت فيه تحسين القدرة المنافسة وزيادة الإنتاجية هي التي تحكمه.

وعليه لتحقيق قدرة عالية من التنافسية يجب تبني إستراتيجية مناسبة من طرف الشركات والصناعات المختلفة وتوظيف الموارد بكفاءة تشغيلية عالية. وبالتالي الانتقال من زاوية التابعين في المنافسة إلى زاوية القائدين.

ولتحقيق هذا الانتقال فلا بد للصناعة من انتهاج وإتباع إستراتيجية انتقالية تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الشركات إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج (العمالة، ورأس المال، والمواد الخام، والطاقة، والمعرفة...) بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة، وبالتالي فإن من شأن الشركات العاملة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية والتي تتمتع بكفاءة عالية أن تكون رائدة في المنافسة.

وللانتقال إلى حيث الزيادة في المنافسة، فإنه يجب على الشركات التوجه نحو خدمة أجزاء متخصصة ومتميزة من السوق ومن ثم تحسين الكفاءة التشغيلية، وبالتالي زيادة ربحيتها واقتربها من زاوية القيادة.

سادسا: المتطلبات الأساسية لسياسة التوجه التصديري في الجزائر : التحول إلى الهيكل التصديري والاندماج في السوق العالمية

إن سياسات التحويل في هيكل الإنتاج القومي والهيكل الصناعي خاصة نحو التصدير عبارة عن خليط من سياستي إدارة الطلب والعرض ، بهدف تحسين المنافسة الدولية .ويستند هذا التحويل إلى معطيات معاصرة تنسجم مع التحولات الجديدة في العالم ومع التطور التكنولوجي،حتى يمكن القضاء من جهة على مشكلة ضيق السوق المحلية،ومن جهة ثانية التأقلم مع السوق العالمية التي تنسم بالمنافسة الشديدة والتنافسية العالية .ويتم هذا بالإحلال المستمر لتركيبية الصناعات ولمكونات سلة الصادرات على نحو ديناميكي عبر الزمن من خلال منظور تنموي دينامي ، يتم من خلاله الاتساق والتواء مع التطورات الجديدة في التقسيم الدولي للعمل.مما يعني التخلص تدريجيا من الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة واستبدالها بصناعات حديثة أكثر تقدما في السلم التصنيعي ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق العالمية والإقليمية^[14].

كما أن اشتداد المنافسة التي تواجهها السلع والخدمات المحلية مع تطبيق سياسات تحرير التجارة والأسعار وإلغاء الدعم،مما يجعل المؤسسات الإنتاجية والتصديرية،في الأجلين القصير والمتوسط،في وضع تواجه فيه الانكماش والتراجع، وبالتالي عدم القدرة على التوسع بضخ استثمارات جديدة ، وهذا يستدعي تطبيق بعض السياسات الاقتصادية وأهمها :

*** استراتيجيات الإنتاج :**

لكي يتسنى زيادة القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية ، فإنه من المناسب اعتماد استراتيجيات إنتاج قادرة على المنافسة ، وخاصة في مجال المنتجات ذات القيمة المضافة العالية التي تتميز بها الجزائر خاصة في مجال الإنتاج الصناعي . مع ضرورة المواءمة ما بين الصناعات ذات الكثافة في استخدام عنصر العمل وتلك كثيفة رأس المال ، وكذلك الموازنة ما بين زيادة الإنتاج ونمو الطلب ، وزيادة القدرة التنافسية بما يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

*** التجارة الخارجية :**

بالرغم من توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام قريبا إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ورغم الإصلاحات التي أجرتها الجزائر في قطاع التجارة الخارجية ، إلا أن السياسات التجارية للجزائر لا تزال تتضمن العديد من القيود ، حيث تعتبر معدلات التعريف الجمركية مرتفعة ، والقيود الأخرى الإدارية والكمية وغيرها متعددة بدرجة أكبر من اللازم ، وذلك مقارنة بدول عديدة في العالم. ونظرا لان التجارة الخارجية لها دور هام في عملية النمو باعتبارها أداة أساسية في الاقتصاد العالمي ، فمن

الضروري أن تسرع الجزائر في استكمال جوانب تحرير التجارة الخارجية ، بما في ذلك إدخال الإصلاحات المناسبة على نظام سعر الصرف. *الاستمرار في تحرير الاستثمار :

ويتم ذلك بالإلغاء المرحلي للقيود المتبقية على الاستثمار الخاص في الأنشطة والقطاعات الرئيسية والاستمرار في تبسيط الإجراءات وتوحيد القوانين والإسراع قانون عمل جديد بما يؤدي إلى مرونة أكبر في التعامل بين العمال وأصحاب العمل .

*** السياسات الضريبية والجمركية:**

تتأثر الكفاءة التصديرية والقرة التنافسية للصادرات بقدرة أجهزة الدولة على تخليص الصادرات من المؤثرات السلبية التي تنجم عن التدخل الإداري ، حيث تؤثر هذه السياسات على تكلفة الإنتاج في القطاعات التصديرية المختلفة وتتمثل هذه السياسات في السياسات الضريبية والجمركية . ويعتمد تطوير قطاع التصدير على تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي وذلك بتخفيض أو إلغاء بعض الضرائب والرسوم الجمركية. ومن أمثلة هذه التخفيضات ما يلي [15] :

- ضرورة الإعفاء من ضريبة المبيعات على السلع التي يتم تصديرها أو تلك التي تدخل في إنتاج سلعة يتم تصديرها ، ذلك لأن هذه الضريبة تؤدي إلى رفع سعر السلعة وتنقص من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .

- ضرورة إلغاء جميع الرسوم والضرائب على الآلات والمعدات الرأسمالية المستوردة، مما يشجع الاستثمار ويخفض في إنتاج السلع المصدرة ، وكذلك إعفائها من ضريبة المبيعات .

- ضرورة إلغاء أو تخفيض كافة الرسوم والدمغات والمصروفات الإدارية التي تفرضها الجهات المختلفة على العملية التصديرية .

الخاتمة:

مما سبق يمكن توضيح أن الاقتصاد التصديري ليس مجرد عملية اتخاذ إجراءات تنظيمية وقيام بتنظيمات جديدة في قطاع التجارة الخارجية أو عملية اتخاذ سياسات في مجال التجارة الخارجية والنقد الأجنبي . ولكن يعتبر قيام اقتصاد غير تقليدي عملية تنمية طويلة المدى تتمثل في وضع إستراتيجية للتنمية تكون قادرة على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد القومي ، حيث تؤدي هذه التحولات إلى خلق هيكل إنتاج متنوع الأنشطة ومتعدد القطاعات والفروع ويستخدم أفضل الطرق التكنولوجية.

بمعنى قيام هيكل إنتاج مركب يؤدي إلى اتساع هيكل الصادرات بالإضافة إلى استناد صناعات التصدير إلى قاعدة تكنولوجية متقدمة تحقق لتلك الصناعات مزايا نسبية مكتسبة ، وبحيث تصبح هذه الصناعات أكثر قدرة على غزو الأسواق العالمية وتصبح

ذات قوة تنافسية عالية . كل ذلك ينعكس على هيكل التركيب السلعي للتجارة الخارجية، حيث يؤدي إلى إعادة هيكلته .

وعلى كل يبقى الهدف من هذه السياسات للتحويل إلى التصدير هو البحث وتحديد واكتشاف وتطوير المزايا النسبية والديناميكية ، إضافة إلى المزايا الطبيعية للصناعة الجزائرية من أجل الاندماج بكيفية ايجابية في التقسيم الدولي الجديد للعمل من خلال العمل على تحويل المزايا النسبية الأولية إلى مزايا نسبية تنافسية .

وهذا يعني البحث عن المنظور الاستراتيجي للسياسة الصناعية التي تعمل على اكتمال النسيج الصناعي الوطني بالاهتمام أكثر بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ، إضافة إلى بعض الصناعات الثقيلة خاصة منها التجهيزية ، لخلق ديناميكية صناعية قادرة على استيعاب التطورات التقنية وخلق صناعات تصديرية ذات ميزة تنافسية في الأسواق العالمية .

المراجع:

- 1 - جاسم المناعي، الأزمة الأسيوية " محاولة تشخيص "، المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية، بيروت في 8 مايو 1998، .
- 2 - هبه اله محمد الصادق، القدرة التنافسية للصناعات الهندسية في مصر بالمقارنة بمجموعة الدول النامية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، القاهرة، 2001، ص 2.
- 3 - التقرير السنوي عن التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية.
- 4 - محمد بوجلal، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي : التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 01، 2002، ص 126.
- 5 - محمد السيد سليم، النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، أوت 1996، ص ى.
- 6 - هدى الشرقاوي، التصنيع في جمهورية كوريا الجنوبية : الهيكل والإستراتيجية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1996.
- 7 - رئاسة الحكومة، ندوة حول تشجيع الاستثمار في الجزائر، جوان 1995،
- 8 - صلاح زين الدين، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 9- عبد المجيد بوزيدي: تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة حريب أم الحسن، موقع للنشر 1999.

- 10 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، أبو ظبي
- 11 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2006.
- 12 - الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، رقم 33، نشرة 2004.
- 13- محمد عبد الشفيق عيسى ، العلاقة بين الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية في العالم الثالث ، رسالة دكتوراه الدولة ، جامعة القاهرة ، 1983،

[1] - لمزيد من التفصيل، أنظر:

- ملف تطور الصناعة في الجمهورية الجزائرية ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، ص 139 .
- [3] - صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 42 .
- ² - محمد عبد الشفيق عيسى ، العلاقة بين الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية في العالم الثالث ، رسالة دكتوراه الدولة ، جامعة القاهرة ، 1983 ، ص 551 .

- Philippe Norel , Problème du développement économique , édition du Seuil , 1 janvier 1997, Paris , p19 .
- ² - عبد الحميد الإبراهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، د.م.ج ، ص 170 .

- [8] - جريدة الأهرام ، العدد 42217، الصادرة في 08 يوليو 2002 .
- [9] - صلاح زين الدين ، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 138-140 .
- [10] - تبدو عدم إقامة صناعات تصديرية في الجزائر ، يرجعها البعض إلى فشل صناعة إحلال الواردات التي لم تتمكن من الانتقال إلى الأسواق الخارجية وبالتالي عجزها عن التصدير - لعدم توفرها على روح تنافسية - وعن المساهمة في تقليص الواردات مثلما كان منتظرا .
- 11 - الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، رقم 34، ص 17، نشرة 2006

- 12- نفس المرجع السابق.
- 13- عبد المجيد بوزيدي: تسعينات الاقتصاد الجزائري، ترجمة حريب أم الحسن، موقم للنشر 1999.
- 14- [14] ملف الصناعة بالجمهورية الجزائرية ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، مرجع سابق ، ص

[15]- لمزيد من التفصيل ، انظر : الأمر رقم 03-01 الصادر في 20/08/2001 ، وبالأخص المادة التاسعة منه التي نصت على جملة من الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين .